



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

## أوراق في الدين العام



### حسين الهنين\*: إدارة الديون العراقية الكريهة

ترك النظام السابق العراق وهو محمل بـ 120,2 مليار دولار بسبب حروبه المتكررة والعبثية، ورغم ان هذه الديون تسمى ديونا كريهة ، لانها منحت الى ديكتاتور البلد الدائن لتمويل حياته الترفه او لتمويل حروبه ضد دولة اخرى بعيدا عن ارادة شعبه. (Odious Debt) لكن لم يسبق لدولة ما ان نجحت في الغائها او تخفيضها بشكل كبير اعتمادا على هذا الوصف الشعبوي (ديون كريهة)، بل اضطرت الدول لأن تسدد، مرغمة، تلك الديون مضافا اليها نسب الفائدة المتعاطمة سنة بعد أخرى.

ان ما حدث مع العراق في هذا الجانب هو امر مختلف تماما ولم تألفه المؤسسات المالية الدولية لأسباب كثيرة أهمها توفر الدعم الدولي الكبير للعراق في هذا الملف، ووجود الفريق المحترف المخلص الذي انجز عملية تفاوضية رقمية طويلة لينقل الدين الخارجي للعراق بمعدل أكثر من



## أوراق في الدين العام

90% حيث كان بالامكان ان يتحول الرقم الاصلي 120 مليار دولار الى حوالي 12 مليار دولار لو اعتمدت نفس المعايير مع الدول الدائنة خارج نادي باريس (الدول الخليجية على سبيل المثال) وهذا ما تم التوصية به ضمن الاتفاق فعلاً. وترتبط بعض الديون بطابع سياسي مثل الدين السعودي الذي تمارس السعودية من خلاله ضغطاً سياسياً على العراق تستخدمه عند الحاجة للضغط بين فترة وأخرى. ويمكن تلخيص مراحل العمل بنقاط ليسهل فهمها:

- تشكل الفريق العراقي برئاسة عادل عبد المهدي وزير المالية آنذاك وعضوية محافظ البنك المركزي د. سنان الشبيبي السابق ونائبه د. أحمد ابراهيم العلي ومستشاره د. مظهر محمد صالح وكاظم العيد، الخبير السابق في صندوق النقد، الذي تبرع بالعمل لصالح العراق وعزيز جعفر.

- تم الاتصال ببعض الشركات العالمية المختصة بالاستشارات المالية والقانونية، وتم الاتفاق مع شركة "كليري كوتليب" (Cleary Gottlieb) ومقرها نيويورك والتي تعمل في هذا المجال منذ 1946، ومثلها كبير الخبراء فيها (لي بوشيه Lee Buchheit) لتحديد حجم الديون بعدما كانت الادعاءات تزيد عن 600 مليار دولار.

- تم تقسيم الدائنين الى:

1- دول نادي باريس

2- بقية الدول

3- الشركات/تم شراء الدين بمبلغ زهيد جداً (10 سنت مقابل كل دولار)

4- دول الخليج

- عمل الفريق الذي يضم وزارة المالية العراقي والبنك المركزي العراقي بأعلى درجات المهنية حيث طالب بتحفيظ مقداره 90-95%، وهذه النسب تتجاوز شروط نادي باريس الذي لا يعطي لدولة متوسطة الدخل مثل العراق إعفاءً يتجاوز 60% تقريباً.



## أوراق في الدين العام

- استخدم رئيس الفريق ثقل المرجعية المحترمة جداً لدى الفرنسيين لتضاف الى العوامل الأخرى في الضغط على الدائنين، وكان له ما اراد حيث تم التوقيع من قبله على أكبر عملية تخفيض للديون في تاريخ نادي باريس واصبحت هذه الصفقة قاعدة لتعامل العراق مع بقية دول العالم.

انه الانجاز المالي الأكبر الذي أصبح السبب الجوهري لاحقاً للاستقرار المالي والنقدي في العراق.

ببساطة وقر هذا الفريق 108 مليار دولار للعراق فيما لو تم عكس اتفاق نادي باريس على بقية الدائنين (دول الخليج تحديداً) وهو امر طبيعي يمكن اعتماده كقاعدة لأي اتفاق، حيث وضع العراق مع ممثلو الدول الأعضاء في نادي باريس في الفترة من 17 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 قاعدة لمعالجة الديون الشاملة للدين الخارجي العام المستحق على العراق بتقديم مبلغ إجمالي من تخفيض الديون بنسبة 80% وعلى ثلاثة ثلاث مراحل، بعدما عرض الوفد العراقي الوضع الاقتصادي والمالي الصعب الذي يواجهه بلده وعرض التدابير الرئيسية للانتعاش المدرجة في برنامج الحكومة العراقية وبدعم من المساعدة في حالات الطوارئ التي وافق عليها مجلس صندوق النقد الدولي في 29 أيلول/سبتمبر عام 2004 وبعد ان اوضح الوفد العراقي لأعضاء نادي باريس التزام حكومة العراق القوي بتنفيذ السياسات المطلوبة في إطار هذا البرنامج وأكدوا دعمهم له، مما ولد انطباعاً راسخاً لدى ممثلو البلدان الدائنة ان الوضع في العراق استثنائي وان قدرة العراق محدودة على السداد خلال السنوات القادمة، الأمر الذي دفعهم لإقناع بلدانهم بأن تقدم حكوماتهم المعاملة الاستثنائية التالية. وكان الأمر على النحو التالي:

- إلغاء فوري لجزء من الفائدة المتأخرة يمثل 30% من رصيد الديون في 1 كانون الثاني/يناير عام 2005 وتأجيل الدين المتبقي حتى تاريخ الموافقة على برنامج قياسي من صندوق النقد الدولي. نتج عن هذا الإلغاء شطب 11.6 مليار دولار أمريكي من إجمالي الديون المستحقة لنادي باريس البالغ 38.9 مليار دولار أمريكي.



## أوراق في الدين العام

- وبمجرد الموافقة على البرنامج القياسي لصندوق النقد الدولي، تم تخفيض نسبة 30% من رصيد الديون وإعادة جدولة الديون المتبقية على مدى 23 سنة بما في ذلك فترة سماح مدتها 6 سنوات. هذه الخطوة ستخفّض رصيد الدين بمقدار 11.6 مليار دولار أخرى، ما يزيد من نسبة الإلغاء إلى 60%.

- وافقت دول نادي باريس على منح شريحة إضافية من تخفيض الديون تمثل 20% من المخزون الأولي عند الانتهاء من آخر مراجعة قام بها مجلس الصندوق لثلاث سنوات من تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي. وستقل هذه المعاملة مع الديون من إجمالي رصيد الديون من 38.9 مليار إلى 7.8 مليار دولار أمريكي.

- يمكن لأي دولة دائنة وعلى أساس طوعي إجراء مبادلات الديون مع العراق.

- تلتزم جمهورية العراق بالسعي إلى الحصول على معاملة مماثلة من الدائنين للدول من خارج نادي باريس كدول الخليج وغيرها.

(\* رئيس مركز تواصل لبحوث التنمية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى

المصدر.. 11 ايلول / سبتمبر 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>